تقديم منح.. ضريبة سلبية ستتحملها الأجيال القادمة

«الشال»: صادرات النفط مردود مؤقت .. وأسواق غير مستقرة

مشكلة في تدفق المشروعات الشعبوية

■ هناك مشكلة في تدفق المشروعات الشعبوية رغم غياب نظام الضرائب

■ ضرورة تحصين المالية العامة بتشريع يمنع أية مقترحات لها كلفة مالية

■ في الكويت حقوق من دون واجبات والنزاع حول رشوة المواطن

أكد التقرير الأسبوعي لشركة الشال للاستشارات المالية انه لم تعد للأرقام أهمية، فنمو النفقات العامة بأكثر من 14 في المئة، سنوياً، في سنوات تنفيذ خطة التنمية التي تحمل عنواناً رئيساً يهدف إلى تنويع مصادر الدخل، وخفض هيمنة إيرادات النفط في تمويل النفقات العامة، لا يحقق أهدافاً معاكسة لخطة التنمية، حسبُ، وإنما استدامته مستحيلة.

ورغم ذلك، يقدم نواب 6 مشروعات لإسقاط فوائد القروض، الاستهلاكية والمقسطة.

وأضاف التقرير انه في الولايات المتحدة الأمريكية واقتصادها ربع حجم الاقتصاد العالمي وهو اقتصاد متنوع ومتقدم، ومثلها، حجماً ونوعاً، أوروبا الوحدة النقدية، لا همّ لهم سوى السيطرة على غول النفقات العامة، بخفضها، تقشفاً، وزيادة الضرائب على مواطنيها في زمن يعاني فيه المواطن بشدة، بينما الاقتصاد يعتمد، كلياً، على صادرات النفط، وهو مورد مؤقت وسوقه غير مستقرة، وعلاوة ارتفاع اسعاره الحالية علاوة سياسية ولا تعكس حالة توازن بين العرض والطلب.

ولايد من دعم موقف وزير المالية، الذي أعلن معارضته لتلك التوجهات وانه لا يملك سوى مشروع صندوق المتعثرين، ونحن على ثقة بانه، ومحافظ بنك الكويت المركزي، قد قدما أرقاماً تثبت بأن زيادة الاقتراض سببها الرئيس إعلانات نوايا إسقاط القروض أو فوائدها، وان نسب التعثر لتلك القروض دون معدل التعثر العالمي، بما يعني أن المشكلة غير موجودة، وإن وجدت، فصندوق المتعثرين كفيل بها، ونرجو ألا يخذله زملاؤه في الحكومة، مثل تصريح مخالف منسوب لأحدهم.

ولاشك أن هناك مشكلة في دفق المشروعات الشعبوية، وسببها ان التوازن في اي نظام ديمقراطي نتائج ارتباط النفقات العامة بحصيلة الضرائب، أي إن ما يمنح يأتي من جيب مواطن آخر. والاقتصاد الكويتي لم يتطور، بعد، إلى هذا المستوى.

ولازلنا نعتقد بضرورة تحصين المالية العامة، بمعنى، إصدار موازنات عامة لثلاث او اربع سنوات، مع تشريع يمنع تقديم اية مقترحات لها كلفة مالية خارج الموازنات العامة، وتستثنى فقط حالات الحروب أو الكوارث الطبيعية.

الظاهر يدفع تكاليف للباطن الذي يعاني من الاختلالات

لدينا اقتصادان في الكويت أحدهما رائج والآخر كاسد!

■ الإنفاق العام يرتفع بمعدل 14 في المئة سنوياً دون أثر إيجابي

■ انحسار الثقة في قطاع الأعمال وشركاته بسبب غياب الموارد

أسعار النفط حققت هبوطاً منذ 2008

افاد تقرير الشال أن الكويت لم يكن بلداً مصاباً بأزمة العالم المالية في عام 2008 سوى في حالة واحدة لم تتحقق، وهي ولوج الاقتصاد العالمي في حالة من الركود العميق او حتى كساد بانعكاساته السلبية على سوق النفط.

ولكن، ما حدث كان تعثراً مؤقتاً وطفيفاً لأداء الاقتصاد العالمي، ما جعله يحقق أول نمو سالب 0.6- في المئة- في عام 2009، ليعاود النمو الموجب في عام 2010 بنحو 5.1 في المئة ثم نمو موجب بنحو 3.8 في المئة في عام 2011، ومتوقع له نمو موجب بحدود 3.3 في المئة في عام 2012.

وتبعاً لهذه التطورات الإيجابية، حققت اسعار النفط هبوطاً من معدل 90.6 دولاراً امريكياً لبرميل النفط الكويتي في عام 2008 إلى 60.8 دولاراً امريكياً، في عام 2009، بهبوط بنحو 32.9- في المئة، ثم عاود ذلك المعدل الارتفاع إلى 76.5 دولاراً امريكياً و105.7 دولارات امريكية و108.6 دولارات امريكية، في الأعوام 2010 و2011 و2012، على التوالي.

وبسبب أحداث الربيع العربي ثم حصار النفط الإيراني، لم تحقق الكويت علاوة على اسعار نفطها، فقط، وإنما بات إنتاجها قريباً من مستوى 3 ملايين برميل، يومياً، بينما حصتها الرسمية في اوبك 2.22 مليون برميل، يومياً. تلك التطورات الإيجابية في سوق النفط، كلها، انعكست نمواً حقيقياً موجباً للناتج المحلي الإجمالي بنحو 2.5 في المئة و8.2 في المئة و6.3 في المئة، للسنوات 2010 و2011 و2012، وفوائض قياسية للحساب الجاري والموازنة العامة.

في ظل مثل هذه الظروف، وفي اي بلد في العالم، يفترض ان يكون الاقتصاد رائجاً. ومعه يفترض ان يتدفق الائتمان بمعدلات نمو موجبة، مساوية، على اقل تقدير، لمعدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي. ولكن، ما حدث لمعدل النمو الائتماني هو تحقيقه نمواً سالباً او قريباً من الصفر لثلاث سنوات، ونمواً بحدود 5 في المئة في عام 2012 ذهب، معظمه، إلى تمويل الاستهلاك في بلد لا ينتج سلعاً وخدمات غير مدعومة، وفي جزء منه من إعادة جدولة ديون قديمة.

وفي الحالتين، اي النمو المفرط في الائتمان البالغ نحو 26.8 في المئة للسنوات الثلاث، 2006-2008، وفقاً لتقرير اتحاد المصارف وآخرين، او غياب نمو الائتمان ما بعد عام 2008، في ظل ظروف اقتصادية مواتية، كانا خطأ، ففي القديم تسبب في تضخم غير مبرر لأسعار الأصول، ثم سقوط شركات عديدة أفرطت في الاقتراض، وفي الوقت الحاضر، يدفع الاقتصاد تكلفة غير ضرورية بتحويل حتى المليء، من الأفراد والشركات، إلى غير مليء بسبب شح السيولة.

وللوضع الائتماني الحالي مبررات عدة، بعضها يصعب التحكم به مثل مخاطر احداث الربيع العربي او التهديد بمواجهة مع إيران، ولكن هناك الكثير من التكاليف التي تدفع بسبب ضعف الإدارة العامة. فالإنفاق العام -السياسة المالية- يرتفع بمعدل 14 في المئة سنوياً على مدى ثلاث سنوات مالياً، من دون اثر إيجابي على الاداء الاقتصادي، وبآثار سلبية غير محتملة في المستقبل. ولم تتحمل الإدارة العامة جانبها من المسؤولية في فرز الغث من السمين من الشركات، بما تسبب في استمرار انحسار الثقة في قطاع الأعمال، كله، واصبح مبدأ السلامة هو حجب الائتمان عن الكل، ولم تقم الإدارة العامة باي جهد لموازنة العرض والطلب في أسعار بعض الأصول المهمة، وهو تدخل غير مباشر قامت به معظم دول العالم، وحققت، غالبيتها، عائداً على استثماراها، واخيراً، اضافت الإدارة العامة بعداً سياسياً جديداً وخطراً بإقرارها قانون الضرورة للصوت الواحد، ومن المؤكد انه سيكون من اهم عوامل تراكم حالة عدم الاستقرار الداخلي.

لذلك، من المحتمل ان تستمر حالة جمود الائتمان، باستثناء الاستهلاكي، منه والذي يتسبب، حالياً، في هجمة نيابية غير مبررة ومكلفة، بينما يستمر الاقتصاد الفتصادين. اقتصاد ظاهر رائج، يدفع تكاليف غير مبررة لإنقاذ اقتصاد كاسد.

تحاصرنا رداءة المعلومات والأرقام وتأتي دائماً متأخرة

تحصين الاقتصاد المحلي يحتاج إلى بيانات مالية دقيقة

اوضح تقرير الشال انه في اقل من ربع قرن، اصبحت الصين ثاني اكبر اقتصاد في العالم في عام 2010، اصبح حجم اقتصادها في عام 2012 نحو 8.25 تريليونات دولار امريكي -طبقاً لـIMF-. وبعد اقل من ربع قرن، سوف يتخطى حجم اقتصاد الصين الاقتصاد الأمريكي واقتصاد أوروبا الموحدة، إن قدر لأزمة الاقتصاد العالمي، الحالية، أن تحولها إلى دولة فيدرالية. ذلك لم يحدث لأن الصين ربطت مصيرها بحركة أسعار السلع في السوق العالمي، وإنما بتحولها إلى اكبر مصنع لأرخص سلع في السوق العالمي، أي إنها كانت قضية إدارة حصيفة وليس دعوات صالحة ونوايا طيبة.

ويمر الاقتصاد الصيني بمنعطفين رئيسين، فالنموذج النمو الذي اعتمد، على مدى ربع قرن، على التصدير والاستثمار، هددته أزمة العالم المالية الأخيرة عندما ضربت أسواق الصين الخارجية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واوروبا. وفي مارس الفائت، قدمت الصين للعالم رؤاها حول تغيير تدريجي لنموذجها النمو للاعتماد بشكل متنام على الطلب المحلي -الاستهلاك الداخلي- بكل انطباقاته من رفع لمستويات المعيشة للتغذية ذلك الطلب، ولاحقا انطباقاته السياسية. والتحدي الجديد الثاني جاء مما نشرته إحصاءاتها السكانية في 18 يناير 2013، من أن نمو السكان الصينيين في سن النشاط الاقتصادي -ما بين 15 و59 سنة- قد تقلص بنحو 3.45 ملايين نسمة، لأول مرة في عام 2012، ليبلغ عددهم نحو 937.27 مليون نسمة.

ويذكر ماجيانتانغ رئيس اللجنة المركزية للإحصاء، بان الاتجاه الهبوطي للسكان الناشطين سوف يستمر بمعدل سنوي مماثل حتى عام 2030، وهو، في تقديرنا، نتيجة طبيعية لسياسة قديمة للتحكم في النمو السكاني، أو سياسة طفل واحد للأسرة الواحدة.

ويعتبر رئيس اللجنة المركزية للإحصاء هذا التطور مثيراً للقلق، فتحويل الصين هذا العدد الهائل من السكان من عنصر معطل إلى عنصر إمداد للنمو الاقتصادي غير المسبوق في الماضي، يبدو انه إلى نهاية. والواقع، أن مثل هذا التطور يتناقض مع محاولة تغيير نموذج التنمية إلى غلبة أثر الاستهلاك المحلي على الاستثمار والتصدير، فالسوق الاستهلاكي الصيني، من ناحية العدد، إلى اضمحلال. ولكن العقل الصيني سوف يجد مخارج، منها، مثلاً، تعويض النقص في العدد إلى نمو أعلى في الدخل وعدالة توزيعه، أي بناء قاعدة أوسع من الطبقة الوسطى.

وجاءت بيانات الناتج المحلي الإجمالي للصين، عن عام 2012، قبل نهاية الأسبوع الثالث من شهر يناير 2013، وكانت مشجعة، إذ حقق الاقتصاد نمواً حقيقياً للربع الرابع بنحو 7.9 في المئة، مرتفعاً من معدل 7.4 في المئة للربع الثالث من العام الفائت. ومعها حقق الاقتصاد الصيني معدلاً للنمو بحدود 7.8 في المئة لعام 2012، كاملاً، وخلق نحو 2.8 مليون فرصة عمل جديدة، وعليه، افترض رئيس لجنة الإحصاء أن نمواً ما بين 7-8 في المئة، سنوياً، سيكون كافياً لخلق ما يكفي من فرص عمل للداخلين الجدد إلى السوق في المناطق الحضرية وللمهاجرين من الريف، طبقاً للفاينانشال تايمز عدد 18 يناير 2013.

هذه الدقة والسرعة في نشر المعلومات في اكبر الدول سكاناً واكثرها تعقيداً في تنوع اقتصادها، هي السمة الغالبة لاقتصادات آسيا، كلها، فالانضباط والإفادة من المعلومة في رسم السياسات، كانت نعمة محتكرة للغرب عندما ساد العالم، ومحاكاتها في الشرق مع تفوقه سكاناً، سوف نعني، حتماً، انتقال الثقل الاقتصادي إليه.

وحتى نستفيد، لابد من قياس مقارن لدقة المعلومات عن اقتصاداتنا، وسرعتها، ففي الكويت، حتى عدد السكان وليس توزيعه، تفصيلاً، إن عرف فسوف يأتي متأخراً جداً، وغير دقيق، حتى للسكان المواطنين منهم. أما إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية والحساب الختامي في بلد لا يصدر سوى سلعة واحدة، فالمختصون يعرفون مدى رداءة نوعيتها، متى حصلوا عليها متأخرة.

معدل النمو سجل نسبة 2.3 في المئة خلال 9 شهور فقط

3.784 ملايين نسمة إجمالي سكان الكويت في نهاية سبتمبر 2012

■ الميزان التجاري حقق 6608.3 ملايين دينار فائضاً في الربع الثالث

■ أسعار المستهلك سجلت نمواً نسبته 0.7 في المئة بسبب ارتفاع أسعار الغذاء

نمو أسعار المستهلك في الربع الثالث من العام 2012

تطرق تقرير الشال الى تقرير لبنك الكويت المركزي يوضح أن إجمالي عدد السكان، في الكويت، قد بلغ نحو 3.784 ملايين نسمة، كما في نهاية الربع الثالث من العام 2012، وهو رقم يزيد بنحو 87 الف نسمة، تقريباً، عن الرقم المسجل في نهاية العام 2011، ما يعني أن معدل النمو لـ9 شهور لعدد السكان قد سجل نسبة نمو نحو 2.35 في المئة، وهي نسبة ستصل إلى نحو 3.1 في المئة، فيما لو حسبت على أساس سنوي.

ويشير التقرير إلى أن الميزان التجاري -صادرات سلعية ناقصاً واردات سلعية- قد حقق فائضاً، في الربع الأول من العام الحالي، بلغ نحو 7234.7 مليون دينار كويتي، وانخفض هذا الفائض في الربع الثاني، إلى نحو 6443.2 مليون دينار كويتي، أي إن الميزان التجاري قد حقق فائضاً، بلغ نحو 20286.2 مليون دينار كويتي، في الأرباع الثلاثة الأولى من العام الحالي، أو نحو 27048.3 مليون دينار كويتي، فيما لو حسب لعام 2012، بكامله، وهو فائض أعلى، بما نسبته 26.8 في المئة، من مثيله المحقق في عام 2011 والبالغ نحو 21326.4 مليون دينار كويتي، ولكن فائض عام 2012، الفعلي، يعتمد على حركة أسعار النفط، والمؤشرات توحي بان فائض الميزان التجاري، للعام بكامله، قد يقترب من الـ30 مليار دينار كويتي، وإن كان ذلك لا يعني الكثير لأن نحو 94 في المئة، من قيمة صادرات الكويت، هي مجرد استهلاك أصل.

وحققت اسعار المستهلك، في الربع الثالث من العام 2012، نمواً موجباً، بلغت نسبته نحو 0.7 في المئة، إذ بلغ معدلها نحو 152.7 «سنة 2000=100»، مرتفعاً من معدل نحو 151.7، في الربع الثاني، وهو معدل في الحدود المحتملة، ويعزى هذا النمو إلى غلبة تأثير ارتفاع أسعار الغذاء من معدل نحو 184.7، إلى معدل نحو 188.5، للفترة نفسها، «2.1+ في المئة».

وتشير النشرة إلى استمرار انخفاض المعدل الموزون للفائدة على الودائع إلى نحو 2.043 في المئة، في الربع الثالث، من نحو 2.045 في المئة، في الربع الثاني، من العام 2012، أي بنسبة انخفاض ربع سنوي نحو 0.1- في المئة، وكذلك انخفض، المعدل الموزون للفائدة على القروض، إلى نحو 5.005 في المئة من نحو 5.053 في المئة، في الربع الثاني، أي بنسبة انخفاض ربع سنوي نحو 1- في المئة.

وبلغ حجم ودائع القطاع الخاص، لدى البنوك المحلية، نحو 27600 مليون دينار كويتي، بارتفاع طفيف عن مستوى 27497 مليون دينار كويتي، في نهاية الربع الثاني، أي بنسبة ارتفاع ربع سنوي نحو 0.4 في المئة، وارتفعت، قليلاً، مطالب البنوك المحلية، على القطاع الخاص، إلى نحو 29187.3 مليون دينار كويتي، عن مستوى 29024.3 مليون دينار كويتي، في نهاية الربع الثاني، محققة نسبة نمو ربع سنوي بنحو 0.6 في المئة.